

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# مَعْنَى الْحَقِّ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا وَتَعْرِيفُهُ عِنْدَ الْمُفَسِّرِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالْأُصُولِيِّينَ

الآنسة عذرا پروين

أ.د. محمد حسنين النقوي

## Abstract:

The denotations and connotations of the rights of Allah and Men have been given in the light of Holy Quran. The standard Arabic dictionaries: kitab-ul-Ain, Jamharat-ul-Lughat and Lisan-ul-Arab have been consulted in this regard, whereas the opinions and verdicts of the eminent interpreters of the Muslim school of thought: Shahabuddin Al-aloozy, Abdullah Bin Umar Al-baizavi, Fakharuddin Al-razi, Muhammad Bin jareer Al-tababri, the Muslim Jurists: Ibn-e-Abdeen, Ibne-e-Nujaim, Ibn-e-Moudood Al-moosli, Al-Shatbee and the experts of the discipline of jurisprudence: Fakhar-ul-Islam Al-bazdadvi, Allauddin Al-bukhari, Shahabuddin Al-Karafi have been derived upon.

## تمهيد:

الإنسانُ ذلك الكائنُ الاجتماعيُّ الحيُّ الذي خَلَقَهُ اللهُ تعالى في أحسن تَقْوِيمٍ، وَعَلَّمَهُ الْبَيَانَ وَوَهَبَهُ الْعَقْلَ الْمُنِيرَ الذي لم يَهْبِهِ لِغَيْرِهِ مِنَ الْكَائِنَاتِ الْحَيَّةِ، يستطيع عن طريق هذا العقل أن يُمَيِّزَ بَيْنَ مَا هُوَ نَافِعٌ فَيَفْضِلُهُ وَمَا هُوَ ضَارٌّ فَيَجْتَنِبُهُ، وَفَضَّلَهُ عَلَى جَمِيعِ مَنْ خَلَقَ تَفْضِيلًا قَالَ تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَا هُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَا هُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) (١)

وقد استخلفَ اللهُ تعالى الإنسانَ في الأرض فهو أكبرُ دليلٍ على تكريم الإنسان وآية ذلك أنَّ الله تعالى عَلَّمَهُ خَيْرَ بَطَاقَاتِهِ وَقُدْرَاتِهِ الْعَقْلِيَّةِ وَالنَفْسِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ الَّتِي وَهَبَ إِيَّاهَا وَمَا سَحَّرَ لِقُدْرَاتِهِ مِنَ

\* محاضرة في قسم اللغة العربية، بجامعة بهاء الدين زكريا بملتان

طاقاتٍ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ هَدَايَةٍ رُسُلِهِ فَجَعَلَ مِنْهُمْ الْأَنْبِيَاءَ وَأَرْسَلَ فِيهِمُ الرُّسُلَ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءَ وَالصَّالِحِينَ وَالْعَبَادَ وَالْعُلَمَاءَ وَقَدْ دَعَتْ جَمِيعُ الدِّيَانَاتِ السَّمَاوِيَةِ إِلَى الْمَحَبَّةِ وَالْعَدْلِ وَالْمَسَاوَاةِ وَاحْتِرَامِ حَقُوقِ الْإِنْسَانِ، وَأَمَرَتْ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَتْ عَنِ الْمُنْكَرِ، فَبَلَّغَتْ تِلْكَ الرِّسَالَاتِ عَنْ طَرِيقِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ الَّذِينَ قَاسَمُوا مُخْتَلَفَ صُنُوفِ الْأَضْطِطَّاهِ فِي تَبْلِيغِ تِلْكَ الرِّسَالَاتِ. وَإِذَا كَانَ الْيَهُودُ قَدْ مَسَخُوا الدِّيَانَةَ الْيَهُودِيَّةَ عَنْ طَرِيقِ تَحْرِيفِ التَّوْرَةِ وَوَضَعَ التَّلْمُودَ الَّذِي دَلَّ عَلَى افْتِرَائِهِمْ وَكَذِبِهِمْ، وَإِذَا كَانَتْ الدِّيَانَةُ الْمَسِيحِيَّةُ بِتَعَالِيمِهَا الْمَثَالِيَّةِ قَدْ انْحَرَفَتْ بِسَبَبِ مَسَايِرَةِ الْكَنِيسَةِ لِلنَّظْمِ السِّيَاسِيِّ وَالْاجْتِمَاعِيِّ الَّتِي تَحْكُمُ الْمُجْتَمَعَاتِ وَمُطَارَسَةِ حَيَاتِهَا خَارِجَ الْكَنِيسَةِ، فَقَدْ ابْتَعَدَتْ عَنْ تِلْكَ الْقِيَمِ الْمَثَالِيَّةِ، فَإِنَّ الْمُبَادِيَّاتِ الْمَثَالِيَّةَ الْقَدِيمَةَ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ مِنْذُ الْقَرْنِ السَّابِعِ حَتَّى الْآنَ بَقِيَتْ ثَابِتَةً لَمْ تَتَغَيَّرْ. وَهَذَا مَا يُفَيِّزُ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ عَنِ الشَّرَائِعِ السَّمَاوِيَّةِ الْأُخْرَى. وَالْمُبَادِيَّاتُ الْمَثَالِيَّةُ هِيَ:

المُسَاوَاةُ وَالْعَدْلُ وَحُرِيَّةُ الْفِكْرِ وَحُرِيَّةُ الْإِعْتِقَادِ وَحُرِيَّةُ الرَّأْيِ وَحُرِيَّةُ الْعَمَلِ وَالْكَسْبِ وَحَقُّ حِمَايَةِ الْحَيَاةِ وَحَقُّ السِّيَاسَةِ وَحَقُّ الْمِلْكِيَّةِ وَحَقُّ الشُّوْرَى وَحَقُّ الْمَشَارَكَةِ، وَحَقُّ حُرِيَّةِ التَّعَلُّمِ وَالتَّعْلِيمِ وَحُرِيَّةِ التَّنَقُّلِ وَالْإِقَامَةِ وَغَيْرَ ذَلِكَ.

وَالْمَقْصُودُ بِحَقُوقِ الْإِنْسَانِ هِيَ الْحَقُوقُ الْوَاجِبَةُ لَهُ، وَتِلْكَ الْمَفْتَرَضُ أَنْ تَكُونَ لَهُ كَانِسَانٍ وَتَلْزَمَ لَهُ فِي حَيَاتِهِ لَزُومًا مُعْتَادًا لِيَعِيشَ فِي مُجْتَمَعٍ حُرٍّ مُسْتَقِلٍّ بَعِيدًا عَنِ الْإِسْتِبْدَادِ وَالظُّلْمِ وَالتَّدْخُلِ فِي شُؤْنِ الْفَرْدِ الْخَاصَّةِ، إِلَّا فِيمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ عَامَّةٌ لِلْمُجْتَمَعِ أَوْ خَاصَّةٌ بِذَاتِ الْفَرْدِ، وَمَهْمَا يَكُنْ، فَإِنَّ الْحَقُوقَ تَتَنَوَّعُ حَسَبَ مُتَطَلِبَاتِ الْحَيَاةِ وَتَطَوُّرِهَا، وَفِي كُلِّ يَوْمٍ يُقَرَّرُ لِلْإِنْسَانِ بِحَقُوقٍ جَدِيدَةٍ، وَهِيَ حَقُوقُ الْإِنْسَانِ فِي ضَوْءِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

### مَعْنَى الْحَقِّ لُغَةً:

”الْحَقُّ نَقِيضُ الْبَاطِلِ. حَقُّ الشَّيْءِ يُحَقُّ أَيَّ وَجَبَ وَجُوبًا وَتَقُولُ: يَحِقُّ عَلَيْكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا وَأَنْتَ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ تَفْعَلَهُ... وَتَقُولُ: أَحَقُّ الرَّجُلِ إِذَا قَالَ حَقًّا وَادَّعَى حَقًّا فَوَجَبَ لَهُ وَحَقَّقَ، كَقَوْلِكَ: صَدَّقَ وَقَالَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ. وَتَقُولُ: مَا كَانَ يُحَقُّكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا أَيَّ مَا حَقَّ لَكَ.“ (٢)

”الْحَقُّ ضِدُّ الْبَاطِلِ.... وَحَقُّ الْأَمْرِ يَحِقُّ...--وقال قومٌ يَحِقُّ حَقًّا: إذا وَضَحَ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ

شكٌ“.(٣)

”الْحَقُّ خِلَافُ الْبَاطِلِ. وَالْحَقُّ: وَاحِدُ الْحُقُوفِ. يقال: هذه حَقَّتِي، أى حَقِّي.... ويقال

أيضاً: حَقَّقْتُ الرَّجُلَ، وَأَحَقَّقْتُهُ أَيضاً؛ إذا تَحَقَّقْتَهُ وَصَرَتْ مِنْهُ عَلَى يَقِينٍ.... وَحَقَّ الشَّيْءُ يَحِقُّ

بِالْكَسْرِ، أَيْ وَجَبَ. وَأَحَقَّقْتُ الشَّيْءَ، أَيْ أَوْجَبْتُهُ. وَاسْتَحَقَّقْتُهُ، أَيْ اسْتَوْجَبْتُهُ“.(٤)

”فَالْحَقُّ: نَقِيضُ الْبَاطِلِ.... ويقال: حَقَّ الشَّيْءُ وَجَبَ.... قال بعض أهل العلم في قوله

تعالى في قِصَّةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: (حَقِيقٌ عَلَيَّ) (٥) قال: وَاجِبٌ عَلَيَّ.... ويقال: حَقَّقْتُ الْأَمْرَ

وَأَحَقَّقْتُهُ، أَيْ كُنْتُ عَلَى يَقِينٍ مِنْهُ“.(٦)

”الْحَقُّ- نَقِيضُ الْبَاطِلِ وَجَمْعُهُ حُقُوفٌ، صَاحِبُ الْعَيْنِ. حَقٌّ وَاجِبٌ. وَجَبَ يَجِبُ وَجُوبًا

وَأَوْجَبْتُهُ وَاسْتَوْجَبْتُهُ أَنَا مِنْهُ. وقال: حَقَّ الشَّيْءُ يَحِقُّ وَجَبَ وَحَلَّ يَحِلُّ مُحَلًّا وَأَحَلَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ-

أَوْجَبَ(٧)

حَقٌّ: أَصْلُ الْحَقِّ الْمَطَابِقَةِ وَالْمُوَافَقَةِ كَمُطَابَقَةِ رَجُلٍ الْبَابِ فِي حَقِّهِ لِدَوْرَانِهِ عَلَى

اسْتِقَامَةٍ“.(٨)

قَالَ أَبُو زَيْدٍ: حَقَّ اللَّهُ الْأَمْرَ حَقًّا: أَثَبَّتَهُ وَأَوْجَبَهُ.... وَحَقَّقْتُ الْأَمْرَ وَأَحَقَّقْتُهُ: كُنْتُ عَلَى يَقِينٍ مِنْهُ“.(٩)

الْحَقُّ: نَقِيضُ الْبَاطِلِ، وَجَمْعُهُ حُقُوفٌ وَحِقَاقٌ.... وقوله تعالى: وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ

بِالْبَاطِلِ.(١٠) قال أبو إسحاق: الْحَقُّ أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ وَحَقَّ الْأَمْرُ يَحِقُّ وَيَحَقُّ حَقًّا وَحُقُوفًا: صَارَ حَقًّا

وَتَبَّتْ؛ قال الأزهرى: معناه وَجَبَ يَجِبُ وَجُوبًا، وَحَقَّ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَأَحَقَّقْتُهُ أَنَا.... وَحَقَّ الْأَمْرُ يَحِقُّهُ

حَقًّا وَأَحَقَّهُ: كَانَ مِنْهُ عَلَى يَقِينٍ.... وَيُقَالُ: مَالِي فِيكَ حَقٌّ وَلَا حِقَاقَ أَيْ خُصُومَةٍ.... وَقَالَ: حَقَّقْتُ

الرَّجُلَ وَأَحَقَّقْتُهُ إِذَا غَلِبْتَهُ عَلَى الْحَقِّ وَأَثَبْتَهُ عَلَيْهِ. قَالَ ابْنُ سِيدَةَ: وَحَقَّهُ عَلَى الْحَقِّ وَأَحَقَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ،

وَاسْتَحَقَّهُ طَلَبَ مِنْهُ حَقَّهُ... وَالْحَقُّ وَاحِدُ الْحُقُوفِ، وَالْحَقَّةُ وَالْحِقَّةُ أَحْصُ مِنْهُ، وَهُوَ فِي مَعْنَى الْحَقِّ؛

قال الأزهرى: كَأَنَّهَا أَوْجَبَ وَأَحْصُ، تَقُولُ: هَذِهِ حَقَّتِي أَيْ حَقِّي. وَفِي الْحَدِيثِ: (أَنَّهُ أُعْطِيَ كُلُّ ذِي

حَقٍّ حَقَّهُ وَلَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ) (١١) أَيْ حَظَّهُ وَنَصِيبَهُ الَّذِي فُرِضَ لَهُ. وَمِنْهُ حَدِيثُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَمَّا طُعِنَ

أَوْقَطَ لِلصَّلَاةِ فَقَالَ: الصَّلَاةُ وَاللَّهُ إِذَنْ وَلَا حَقَّ) (١٢) أَيْ وَلَا حَظٌّ فِي الْإِسْلَامِ لِمَنْ تَرَكَهَا“.(١٣)

ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ (١٤) ذلك إشارة الى الذى ذكر من سعة العلم وشمول القدرة وعجائب الصُّنع واختصاص الباري بها بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ بسبب أنه الثابت في ذاته الواجب من جميع جهاته أو الثابت إلهيته. (١٥)

قد وردت كلمة "الحَقِّ" فى أمثال العرب بمعنى "الصِّدْقِ" على النحو الآتي: "قد قيل ذلك إن حَقًّا وإن كَذِبًا" قاله النعمان للربيع بن زياد حين قال فيه لبيد: "إِنْ اسْتَه مِنْ بَرَصٍ مُلَمَّعَةٍ". (١٦)  
الْحَقُّ خِلَافُ الْبَاطِلِ جَمْعُهُ حُقُوفٌ وَحَقَاقٌ... وَالْحَقُّ: الْعَدْلُ.... وَالْحَقُّ: الْمَلِكُ وَالْحَقُّ: الْمَوْجُودُ الثَّابِتُ الَّذِي لَا يُسَوِّغُ انْكَارَهُ.... وَحَقَّ الشَّيْءُ: أَوْجَبَهُ وَأَثْبَتَهُ، وَصَارَ عِنْدَهُ حَقًّا لَا يُشَكُّ فِيهِ.... وَحَقَّ الْأَمْرُ: صَارَ حَقًّا، وَثَبَّتَ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: مَعْنَاهُ: وَجَبَ وَجُوبًا.... وَقَالَ ابْنُ عَبَّادٍ: هُوَ حَقِيقٌ بِهِ، وَحَقَّ أَيْ جَدِيرٌ وَخَلِيقٌ". (١٧)

حَقَّ الْأَمْرُ حَقًّا، وَحُقُوفًا: صَحَّ وَثَبَّتَ وَصَدَقَ. وَيُقَالُ: يَحِقُّ بِكَذَا: جَدِيرٌ وَحَقِيقٌ عَلَى ذَلِكَ: وَاجِبٌ.... اسْتَحَقَّ الشَّيْءُ وَالْأَمْرُ: اسْتَوْجَبَهُ.... وَحُقُوفُ اللَّهِ: مَا يَجِبُ عَلَيْنَا نَحْوَهُ". (١٨)  
وقد وردت كلمة "الحَقِّ" فى القرآن الكريم ١٩ مرةً وكلمة "حَقِّ" ٣٣ مرةً، وكلمة "حَقًّا" ١٧ مرةً وكلمة "حَقَّةً" ٣ مراتٍ. (١٩)

نستطيع أن نلخص ذلك كله أنَّ لفظة "الحَقِّ" وردت بلغة العرب فيما يلي من مدلولات:  
هي نقيض الباطل، والأمر الواجب، والأمر الواضح، والأمر اليقيني، والحظ، والنصيب، والعَدْلُ، والمِلْكُ، والجدير، والخلِيقُ، والمَوْجُودُ الَّذِي لَا يُسَوِّغُ انْكَارَهُ، ولفظة الحَقِّ أيضًا معناها فى الآية — وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ — أمر النبي ﷺ عند أبي إسحق بينما حقوق الله: مَا يَجِبُ عَلَيْنَا نَحْوَهُ.

### مَعْنَى الْحَقِّ اصْطِلَاحًا:

وَالْحَقُّ فِى الاصْطِلَاحِ يَأْتِى بِمَعْنَيَيْنِ الْأَوَّلُ: هُوَ الْحُكْمُ الْمُطَابِقُ لِلْوَقَاعِ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْأَقْوَالِ وَالْعُقَائِدِ وَالْأَدْيَانِ وَالْمَذَاهِبِ بِاعْتِبَارِ اشْتِمَالِهَا عَلَى ذَلِكَ وَيُقَابِلُهُ الْبَاطِلُ. (٢٠) وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْوَاجِبِ الثَّابِتِ وَهُوَ قَسَمَانِ: حَقُّ اللَّهِ وَحَقُّ الْعِبَادِ.

فَأَمَّا حَقُّ اللَّهِ فَقَدْ عَرَّفَهُ التَّفْتَازَانِي (٢١) (ت: ٧٩١ هـ) "بأنَّه ما يَتعلَّقُ به النِّفَعُ العامَّةُ لِلْعَالَمِ من غير اختصاصٍ بِأَحَدٍ، فينسبُ إلى اللَّهِ تعالى، لِعَظَمِ خَطَرِهِ، وَشُمُولِ نَفْعِهِ". (٢٢) أو كما قال ابن قَيِّم (ت: ٧٥١ هـ): (٢٣) "حَقُّ اللَّهِ مَا لَا مَدْخَلَ لِلصُّلَحِ فِيهِ، كَالْحُدُودِ وَالزُّكُوتِ وَالْكَفَّارَاتِ وَغَيْرِهَا. وَأَمَّا حَقُّ الْعَبْدِ فَهُوَ مَا يَتعلَّقُ بِهِ مَصْلَحَةٌ خَاصَّةٌ لَهُ، كَحُرْمَةِ مَالِهِ". (٢٤) أو كما قال ابن قَيِّم: (ت: ٧٥١ هـ) (٢٥) "وَأَمَّا حَقُّو الْعِبَادِ، فَهِيَ الَّتِي تَقْبَلُ الصُّلَحَ وَالْإِسْقَاطَ وَالْمُعَاوَضَةَ عَلَيْهَا". (٢٦)

## (أ) مَعْنَى الْحَقِّ عِنْدَ كِبَارِ الْمُفَسِّرِينَ:

جَاءَتْ لَفْظَةُ الْحَقِّ بِمَعْنَى "الزَّكَاةِ وَالصَّدَقَةِ" فِي الْآيَةِ التَّالِيَةِ:

(وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ) (٢٧)

"هُوَ حَقُّ سِوَى الزَّكَاةِ وَاجِبٌ فِي الْمَالِ، وَمَنْ أَدَّى زَكَاةَ مَالِهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا

يَتَصَدَّقَ". (٢٨)

"وَهُوَ مَا يَلِزَمُ لِرُومِ الدِّيُونِ مِنَ الزُّكُوتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ". (٢٩) وَيُرِيدُ سُبْحَانَهُ بِقَوْلِهِ حَقٌّ مَا يَلِزَمُهُمْ

لِرُومِ الدِّيُونِ مِنَ الزُّكُوتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ". (٣٠)

"الْمَشْهُورُ فِي الْحَقِّ أَنَّهُ هُوَ الْقَدْرُ الَّذِي عُلِمَ شَرْعًا وَهُوَ الزَّكَاةُ لِأَنَّ كَوْنَ الْمُسْلِمِ فِي مَالِهِ حَقٌّ

وَهُوَ الزَّكَاةُ". (٣١) "الْحَقُّ هُنَا الزَّكَاةُ الْمَفْرُوضَةُ". (٣٢) "وَقِيلَ: أَنَّهُ الزَّكَاةُ الْمَفْرُوضَةُ". (٣٣)

"نَتَنَبَّأُ بِوَصْفِ الْمُتَّقِينَ بِالزَّكَاةِ". (٣٤) "قَالَ: هِيَ الزَّكَاةُ وَفِي سِوَى ذَلِكَ حَقُّوقٌ" (٣٥)

"هَذَا الْحَقُّ هُوَ الزَّكَاةُ الْمَفْرُوضَةُ". (٣٦) أَيَّ وَجَعُوا فِي أَمْوَالِهِمْ جُزْءًا مُعَيَّنًا مِيزُوهُ وَعَزَلُوهُ لِلطَّالِبِ

وَالْمَحْتَاجِ". (٣٧). "وَالْمُرَادُ مِنَ الْحَقِّ هُنَا الزَّكَاةُ". (٣٨) وَرَدَّتْ لَفْظَةُ "الْحَقِّ" بِمَعْنَى آخَرَ وَهُوَ

"الْعَدْلُ" فِي الْآيَةِ الْمَحِيدَةِ التَّالِيَةِ: (ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ) (٣٩) "الْعَدْلُ الَّذِي لَا يَحْكُمُ

إِلَّا بِالْحَقِّ". (٤٠) أَيَّ الْعَدْلُ أَوْ مَظْهَرُ الْحَقِّ أَوِ الصَّادِقُ الْوَعْدُ". (٤١) "هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَقْضِي إِلَّا

بِالْعَدْلِ، لِيُحَاسِبَهُمْ وَيُجَازِيَهُمْ عَلَى أَعْمَالِهِمْ". (٤٢) وَجَاءَتْ كَلِمَةُ الْحَقِّ بِمَعْنَى "الْوَاجِبِ" فِي الْآيَةِ

الآتِيَةِ: وَهِيَ: (ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا، كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنَاجِ الْمُؤْمِنِينَ) (٤٣)

"مَعْنَاهُ وَاجِبًا عَلَيْنَا نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ مِنْ عِقَابِ الْكَفَّارِ". (٤٤) "وَكَذَلِكَ حَقًّا

عَلَيْنَا أَيْ وَاجِباً عَلَيْنَا“. (٤٥) ”كَذَلِكَ وَاجِباً عَلَيْنَا“. (٤٦) وَيَجُوزُ أَنْ يَرَادَ بِهِ الْوَاجِبُ، وَمَعْنَى كَوْنِ الْإِنجَاءِ وَاجِباً أَنَّهُ كَالْأَمْرِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ تَعَالَى“. (٤٧)

### (ب) الْحَقُّ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْأُصُولِ:

اتَّجَهَ عُلَمَاءُ الْأُصُولِ الَّذِينَ ذَكَرُوا الْحَقَّ اتِّجَاهَيْنِ:

### الِاتِّجَاهُ الْأَوَّلُ:

أَنَّ الْحَقَّ هُوَ الْحُكْمُ، وَهُوَ خَطَابُ اللَّهِ تَعَالَى الْمُتَعَلِّقُ بِأَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ بِالِاقْتِضَاءِ أَوِ التَّخْيِيرِ أَوِ الْوَضْعِ. قَالَ فخر الاسلام البزدوي (ت: ٤٨٢ هـ) (٤٨) ”أَمَّا الْأَحْكَامُ فَانْوَاعٌ. الْأَوَّلُ: حَقُوقُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ خَالِصَةٌ. وَالثَّانِي: حَقُوقُ الْعِبَادِ خَالِصَةٌ. وَالثَّالِثُ: مَا اجْتَمَعَ فِيهِ الْحَقَّانِ، وَحَقُّ اللَّهِ تَعَالَى غَالِبٌ. وَالرَّابِعُ: مَا اجْتَمَعَ مَعَهُ وَحَقُّ الْعَبْدِ غَالِبٌ“ (٤٩)

ثُمَّ قَالَ علاء الدين البخاري (ت: ٧٣٠ هـ) (٥٠) فِي شَرْحِهِ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ — رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي أُصُولِ الْفَقْهِ: ”الْحَقُّ: الْمَوْجُودُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ الَّذِي لَا رَيْبَ فِي وَجُودِهِ، وَمِنْهُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى: مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مَصْلَحَةٌ خَاصَّةٌ لَهُ، مِثْلُ: حَرَمَةِ مَالِهِ، فَانْهَاقُ الْعَبْدِ، لِيَتَعَلَّقَ صِيَانَةُ مَالِهِ بِهَا. فَلِهَذَا يَبَاحُ مَالُ الْغَيْرِ بِإِبَاحَةِ الْمَالِكِ. وَلَا يَبَاحُ الزَّوْنِيُّ بِإِبَاحَةِ الْمَرْأَةِ، وَلَا بِإِبَاحَةِ أَهْلِهَا“. (٥١)

وَقَالَ صَاحِبُ تَيْسِيرِ التَّحْرِيرِ (٥٢): ”وَيُرَدُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالصُّومُ وَالْحَجُّ، وَالْحَقُّ أَنْ يَقَالَ: يَعْنِي بِحَقِّ اللَّهِ مَا يَكُونُ الْمُسْتَحَقُّ هُوَ اللَّهُ، وَبِحَقِّ الْعَبْدِ مَا يَكُونُ الْمُسْتَحَقُّ هُوَ الْعَبْدُ“. (٥٣) وَقَالَ الْكَنْدِيُّ (ت: ٧٨ هـ): (٥٤) ”الْحَقُّ: الْمَوْجُودُ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا: حُكْمٌ يَثْبُتُ. (٥٥) وَقَالَ الْقِرَافِيُّ (ت: ٦٨٤ هـ): (٥٦) ”حَقُّ اللَّهِ: أَمْرُهُ وَنَهْيُهُ. وَحَقُّ الْعَبْدِ: مَصَالِحُهُ. وَالتَّكَالِيفُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ. الْأَوَّلُ: حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى فَقَطْ، كَالْإِيمَانِ وَتَحْرِيمِ الْكُفْرِ. وَالثَّانِي: حَقُّ الْعِبَادِ فَقَطْ، كَالَّذِينَ وَالِالْأَثْمَانِ. وَالثَّلَاثُ: قِسْمٌ اخْتَلَفَ فِيهِ، هَلْ يَغْلِبُ فِيهِ حَقُّ اللَّهِ، أَوْ يَغْلِبُ فِيهِ حَقُّ الْعَبْدِ، كَحَدِّ الْقَدْفِ، وَنَعْنِي بِحَقِّ الْعَبْدِ الْمُحْضِ. أَنَّهُ لَوْ أَسْقَطَهُ لَسَقَطَ، وَالْأَفْئِدَةُ لِلْعَبْدِ إِلَّا فِيهِ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ أَمْرُهُ بِإِصْالِ ذَلِكَ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ“. (٥٧)

## الاتجاه الثاني:

الْحَقُّ هو الفعلُ ، ذكر سعد التفتازاني (ت: ٧٩١ هـ) (٥٨) أَنَّ الْحَقَّ هو الفعلُ ، فقالَ: المحكوم به وهو ما يسميه بعضهم المحكوم فيه هو الفعل الذي تعلّق به خطاب الشارع. فلا بدّ من تحقّقه حسّاً، أي من وجوده في الواقع، بحيث يدرك بالحسّ أو بالعقل، إذا الخطاب لا يتعلق بما لا يكون له وجوداً أصلاً (٥٩) وأكّد صاحب تهذيب الفروق: "أَنَّ الْحَقَّ هو الفعلُ ، فقال: حَقُّ اللَّهِ تعالى: هو متعلّق أمره ونهيّه الذي هو عَيْنُ عبادته، لانفس أمره ونهيّه المتعلّق بها، لأمرين: الأول: قوله تعالى: وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ (٦٠) وقول الرسول ﷺ: (حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً) (٦١) الثاني: أَنَّ الْحَقَّ معناه: اللّازم له على عباده، واللازم على العباد لا بدّ أن يكون مكتسباً، وكيف يصحّ أن يتعلّق الكسب بأمره ونهيّه، وهو كلامه، وكلامه صفته القديمة". (٦٢) وحَقَّ العباد ثلاثة أقسام: الأول: حَقُّه على الله، وهو ملزوم عبادته إياه بوعده، وهو أن يدخله الجنة، ويخلصه من النار. والثاني: حَقُّه في الجملة، وهو الأمر الذي تستقيم به أولاه وأخراه من مصالحه. والثالث: حَقُّه على غيره من العباد، وهو ماله عليهم من الذمّ والمظالم. وفي هذا تأييد لابن الشاط (ت: ٧٣٢ هـ) (٦٣) من المالكية حيث قال: "الْحَقُّ والصواب ماقتضاه ظاهر الحديث، من أَنَّ الحق هو عين العبادة لا الأمر المتعلّق بها". (٦٤) وقسّم ابن رجب (ت: ٧٩٥ هـ) (٦٥) حقوق العباد الى خمسة أقسام:

- ١) حَقُّ الْمِلْكِ.
- ٢) حَقُّ التملك كحقّ الوالد في مال ولده وحَقُّ الشفيع في الشفعة.
- ٣) حَقُّ الانتفاع كوضع الجار خشبة على جدار جاره إذا لم يضره. (٦٦)
- ٤) حق الاختصاص وهو عبارة عمّا يختص بالانتفاع به ولا يملك أحدٌ مزاحمته فيه، وغير قابلٍ للشمول والمعاضات مثل مرافق الأسواق والجلوس في المساجد. (٦٧)
- ٥) حق التعلّق لاستيفاء الحقّ، مثل تعلّق حقّ المرتهن بالرهن. (٦٨)

## (ج) الْمُرَادُ بِالْحَقِّ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ:

المراد بالحق غالباً عند الفقهاء: مَا يَسْتَحِقُّ الرَّجُلُ، (٦٩) جَاءَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ: (٧٠) اسْتَحَقَّ الشَّيْءُ اسْتَوْجَبَهُ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَإِنْ عَثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا) (٧١) أَيْ اسْتَوْجَبَاهُ وَيُقَالُ اسْتَحَقَّ الدَّارَ عَلَى الْمُشْتَرَى الَّذِي اشْتَرَاهَا أَيْ مَلَكَهَا عَلَيْهِ وَأَخْرَجَهَا حَاكِمٍ مِنْ يَدِ الْمُشْتَرِي إِلَى يَدِ مَنْ اسْتَحَقَّهَا. وَنَقَلَ ابْنُ عَابِدِينَ: (ت: ١٢٥٢ هـ) (٧٢) عَنِ الْفَارَابِيِّ اسْتَحَقَّ فَلَانٌ الْأَمْرَ اسْتَوْجَبَهُ... قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: (ت: ١٢٥٢ هـ) (٧٣): إِنَّ هَذَا يُشِيرُ إِلَى تَوَافُقِ الْمَعْنِيَيْنِ اللَّغَوِيَّ وَالشَّرْعِيَّ وَهُوَ ظُهُورُ كَوْنِ الشَّيْءِ حَقًّا وَاجِبًا لِلْغَيْرِ“. (٧٤)

وَإِطْلَاقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلْحَقِّ كَانَتْ مُخْتَلِفَةً وَمُتَعَدِّدَةً، مِنْهَا:

- (١) إِبْطَاقُ الْحَقِّ عَلَى مَا يَشْمَلُ الْحُقُوقَ الْمَالِيَّةَ وَغَيْرَ الْمَالِيَّةِ، مِثْلُ قَوْلِهِمْ: مَنْ بَاعَ بِثَمَنِ حَالٍ ثُمَّ أَجَلَهُ صَحَّ، لِأَنَّهُ حَقُّهُ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ يَمْلِكُ إِسْقَاطَهُ، فَيَمْلِكُ تَأْجِيلَهُ.
- (٢) الْإِلتِزَامَاتُ الَّتِي تَتَرْتَّبُ عَلَى الْعَقْدِ - غَيْرِ حَكْمِهِ - وَتَتَصَلُّ بِتَنْفِذِ أَحْكَامِهِ، مِثْلُ: ”تَسْلِيمُ الثَّمَنِ الْحَالِ أَوَّلًا، ثُمَّ تَسْلِيمُ الْمَبِيعِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ: مَنْ بَاعَ سَلْعَةً بِثَمَنِ سَلَّمَهُ أَوَّلًا، تَحْقِيقًا لِلْمَسَاوِلَةِ بَيْنَ الْمُتَعَاقِدِينَ، لِأَنَّ الْمَبِيعَ يَتَعَيَّنُّ بِالتَّعْيِينِ، وَالثَّمَنُ لَا يَتَعَيَّنُّ إِلَّا بِالْقَبْضِ، فَلِهَذَا اشْتَرَطَ تَسْلِيمَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ مُؤْجَلًا، لِأَنَّهُ اسْقَطَ حَقَّهُ بِالتَّأْجِيلِ، فَلَا يَسْقُطُ حَقُّ الْآخَرِ“. (٧٥)
- (٣) الْأَرْزَاقُ الَّتِي تُمْنَحُ لِلْقِضَاةِ وَالْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ، مِثْلُ قَوْلِ ابْنِ نَجِيمٍ (ت: ٩٧٠ هـ) (٧٦) ”مَنْ لَهُ حَقٌّ فِي دِيْوَانِ الْخِرَاجِ كَالْمُقَاتِلَةِ وَالْعُلَمَاءِ وَطَلَبَتِهِمْ وَالْمُفْتِينَ وَالْفُقَهَاءِ يُفْرَضُ لِأَوْلَادِهِمْ تَبْعًا، وَلَا يَسْقُطُ بِمَوْتِ الْأَصْلِ تَرْغِيًّا“. (٧٧) -
- (٤) مَرَافِقُ الْعِقَارِ، مِثْلُ حَقِّ الطَّرِيقِ وَحَقِّ الْمَسِيلِ وَحَقِّ الشَّرْبِ. (٧٨)
- (٥) الْحُقُوقُ الْمَجْرَدَةُ، ”وَهِيَ الْمُبَاحَاتُ، مِثْلُ حَقِّ التَّمْلِكِ، وَحَقِّ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ أَوِّلِ الْمُشْتَرَى، وَحَقُّ الطَّلَاقِ لِلزَّوْجِ“. (٧٩)

## مَصْدَرُ الْحَقِّ:

مَصْدَرُ الْحَقِّ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى لِتَنْظِيمِ حَيَاةِ الْخَلْقِ، حَتَّى يَكُونُوا سَعْدَاءَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. وَكَانَ

يمكن ألا يجعل الله للعبد حقاً أصلاً، ولكنه تفضل على عباده فجعل للشخص حقوقاً تؤدى له، وكلفه بأداء حقوق لله تعالى وللآخرين، ثم أعلمه وبلغه ما له من حقوق، وما عليه من واجبات عن طريق الشرائع السماوية التي ختمت بالشرعية الإسلامية فكانت ناسخة لما قبلها وعامة لجميع الخلق. فما أثبتته الشريعة الإسلامية حقاً فهو حق، وما عداه فليس بحق، فالحاكم هو الله تعالى، قال الله عز وجل: (إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ) (٨٠) وعلى ذلك اجماع المسلمين، والحقوق هي أثر خطاب الشرع على ماتقدم، قال الشاطبي: (ت: ٧٩٠ هـ) (٨١) إِنْ كُلَّ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ لَيْسَ بِخَالٍ عَنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ جِهَةٌ التَّعَبُّدِ، فَإِنَّ حَقَّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يُعْبُدُوهُ وَلَا يَشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً، وَهُوَ عِبَادَتُهُ امْتِثَالُ أَوْامِرِهِ واجتناب نواهيه باطلاً. فَإِنْ جَاءَ مَظَاهِيرُهُ أَنَّهُ حَقٌّ لِلْعَبْدِ مَجْرَداً فَلَيْسَ كَذَلِكَ بِاطْلَاقٍ، بَلْ جَاءَ عَلَى تَغْلِيْبِ حَقِّ الْعَبْدِ فِي الْأَحْكَامِ الدُّنْيَوِيَّةِ. كَمَا أَنَّ كُلَّ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ فِيهِ حَقٌّ لِلْعَبَادِ“.

(٨٢) روى عن معاذ (ت: ١٨ هـ): (٨٣) قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (يَا مُعَاذُ هَلْ تَذَرِي حَقَّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ، مَا حَقُّ الْعَبَادِ عَلَى اللَّهِ؟ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّ حَقَّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يُعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ لَا يُعَذِّبُ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً) (٨٤) ثم ذكر الشاطبي: (ت: ٧٩٠ هـ) (٨٥) ”أَنَّ كُلَّ الْحُقُوقِ حَتَّى حَقِّ الْعَبْدِ هُوَ حَقٌّ لِلَّهِ وَحُدَهُ بَادِي ذِي بَدءٍ، فَقَالَ: كُلُّ تَكْلِيفٍ حَقٌّ لِلَّهِ، فَإِنْ مَا هُوَ لِلَّهِ، وَمَا كَانَ لِلْعَبْدِ فَرَاغٌ إِلَى اللَّهِ مِنْ وَجْهَيْنِ:.

أ) مِنْ جِهَةٍ حَقِّ اللَّهِ فِيهِ.

ب) وَمِنْ جِهَةٍ كَوْنِ حَقِّ الْعَبْدِ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ، إِذَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَجْعَلَ لِلْعَبْدِ حَقّاً أصلاً، إِذَا لَمْ يَكُنْ كُلُّهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى وَضْعِهَا الْأَوَّلِ مُتَسَاوِيَةً، لَاقْضَاءً لِلْعَقْلِ فِيهَا بِحُسْنٍ وَلَا قِيحٍ، فَإِذَا كَانَ الْمَصْلَحَةُ مَصْلَحَةً هُوَ مِنْ قَبْلِ الشَّارِعِ بِحَيْثُ يَصْدَقُ الْعَقْلُ، وَتَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ النَّفْسُ“.

(٨٦)

لم يحظ تعريف الحق من الناحية الشرعية باهتمام الفقهاء المسلمين، وقد يكون السبب في ذلك لأنه واضح، إضافة على اعتمادهم على المعنى اللغوي لكلمة الحق، ومع ذلك لا تخلوا كتابات الفقهاء المسلمين من تعريف للحق. فقد عرفه الكندي: (ت: ٧٨ هـ) (٨٧) بأنه ”حُكْمٌ يَثْبُتُ“ (٨٨) ولكن هذا التعريف قد انتقد. فقد أوضح الأستاذ مصطفى الزرقاء أن التعريف بلفظ (الحُكْم) مبهم ولا يوضح حقيقة مفهوم الحق وميزاته التي يجب أن يكشف عنه الحق وهي

الاختصاص والسلطة أو التكليف. (٨٩)

ثُمَّ قَدَّمَ تَعْرِيفاً لِلْحَقِّ هُوَ "اِخْتِصَاصٌ يُقَرَّرُ بِهِ الشَّارِعُ سُلْطَةً أَوْ تَكْلِيفاً". (٩٠) ثُمَّ يَحْلُلُ تَعْرِيفَهُ إِلَى الْعُنَاصِرِ التَّالِيَةِ:

(أ) الاختصاص هو علاقة تشمل الحق الذي موضوعه مالياً كاستحقاق الدين في الدِّمَةِ بآي سبب كان.

(ب) هذه العلاقة حتى تصبح حقاً يجب أن تختص بشخص معين أو بجهة، إذ لا معنى للحق إلا عند ما يتصور فيه ميزة ممنوحة لصاحبه، ممنوعة عن غيره.

(ج) وإن ما اعتبره الشارع حقاً كان حقاً وما لا يعتبر كذلك فلا.

(د) وقلنا "سلطة أو تكليفاً" لأن الحق قد يكون سلطة وقد يكون تكليفاً.

والسلطة نوعان: سلطة على شخص وسلطة على شيء معين.

فالسلطة على شخص، كحق الولاية على النفس، فللولي على القاصر سلطة التأديب والتعليم.

والسلطة على الشيء المعتبر كحق الملكية وحق الانتفاع بالأعيان وحق الولاية على المال. (٩١)

أما الشيخ على الخفيف فيعرفه بأنه: "مصلحة مستحقة شرعاً" ويرى أن الحق يجب أن

يكون مصلحة لمستحقه تحقق بها له فائدة مالية أو أدبية ولا يمكن أن يكون ضرراً. فهذه الفائدة

أو المصلحة لا بد أن تكون لصاحبها يستحقها ويختص بها. (٩٢)

"ويبدولي أن التعريفين متقاربان، فبعد أن أوضح الشيخ الخفيف معنى المصلحة بأن

صاحبها يختص بها، فالحق في نظره — كما ذهب إلى ذلك الدكتور الزرقاء — اختصاص وأن

الأستاذين الفاضلين في تعريفهما قد تأثرا بالفقه الوضعي وبخاصة تعريف الفقيه البلجيكي دابان.

(٩٣) أما الأستاذ الدكتور عبدالرزاق السنهوري فقد عرف الحق بأنه مصلحة ذات قيمة مالية

يحميها القانون". (٩٤) ويبدو أن الأستاذ السنهوري قصر الحق على الحق المالى في حين أن

الحقوق كثيرة ومتنوعة وقديكون أدبياً وخلقياً واجتماعياً. (٩٥)

ولأننا نقرر ما ذهب إليه بعض فقهاء المسلمين في استخدام الحق مقابلة للملك (٩٦) وإن كل ما كان

مشتركا ومباحا لكل الناس فهو حق، وما كان خاصا بأحد الناس أو فئة منهم فهو ملك، لأن

الْمِلْكُ هُوَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَقِّ، فَحُرِّيَّةُ الْإِنْسَانِ أَنْ يَمْتَلِكَ هِيَ إِبَاحَةُ لَجْمِيعِ الْمُسْلِمِينَ وَلَكِنْ مَنْ يَمْتَلِكُ يَصْبَحُ لَهُ حَقٌّ عَلَى ذَلِكَ الْمِلْكِ. أَمَا قَوْلُ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ بِوُجُودِ مَنْزِلَةٍ وَسْطَى بَيْنِ الرُّخْصَةِ وَالْحَقِّ فَأَمْرٌ لَا وَجُودَ لَهُ فِي حَقِيقَةِ الْأَمْرِ، وَهُوَ مَجْرَدُ افْتِرَاضٍ فِلْسَافِيٍّ، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ الْقِرَافِي (ت: ٥٦٨٤) (٩٧) وَأَيَّدَهُ الدُّكْتُورُ عَبْدِ الرَّزَاقِ السَّنْهُورِيُّ، أَنَّ الْحَالَةَ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الدُّكْتُورُ السَّنْهُورِيُّ لَا وَجُودَ لَهَا فِي التَّعَامُلِ. وَيُفَرِّقُ الْقِرَافِيُّ (ت: ٦٨٤ هـ) (٩٨) بَيْنَ (مَنْ الْفَرْقِ الثَّانِي وَالْعَشْرِينَ) قَاعِدَةُ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَاعِدَةُ حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ فَيَقُولُ: "إِنَّ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى أَمْرُهُ وَنَهْيُهُ وَحَقُّ الْعَبْدِ مَصَالِحُهُ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ حَقَّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ نَفْسُ الْفِعْلِ لَا الْأَمْرَ بِهِ". (٩٩)

أَمَّا سِرَاجُ الدِّينِ أَبُو قَاسِمٍ بَنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الشَّاطِبِيِّ (ت: ٧٩٠ هـ) (١٠٠) فَقَدْ أَوْضَحَهُ فِي حَاشِيَةِ الْمَسْمُومَةِ "أَذْوَارُ الشُّرُوقِ عَلَى أَنْوَارِ الْفُرُوقِ". الْمَثْبُتَةُ فِي الْجُزْءِ الْأَسْفَلِ مِنْ صَفَحَاتِ "كِتَابِ الْفُرُوقِ"، فَيَرَى "أَنَّ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى لَيْسَ أَمْرُهُ وَنَهْيُهُ وَأَمَّا مُنْطَلَقُ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ أَيْ عِبَادَتِهِ" (١٠١) وَسَنَدَهُ فِي ذَلِكَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) (١٠٢) ثُمَّ يَضِيفُ وَيَقُولُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) (١٠٣)

وَيُعَقِّبُ عَلَى قَوْلِ الْقِرَافِيِّ (ت: ٦٨٤ هـ) (١٠٤) (بِأَنَّ حَقَّ الْعَبْدِ مَصَالِحُهُ) فَيَقُولُ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ (بِحَقِّ الْعَبْدِ) كَمَا وَرَدَ فِي عِبَارَةِ الْقِرَافِيِّ (ت: ٦٨٤ هـ) (١٠٥) (حَقُّهُ عَلَى الْجُمْلَةِ) أَيْ بِشَكْلِ عَامٍ فَحَقُّهُ مَصَالِحُهُ، أَمَّا إِنْ أَرَادَ حَقُّهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فَإِنَّ ذَلِكَ مُلْزَمٌ بِعِبَادَتِهِ إِيَّاهُ، وَهُوَ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَيُخْلِصَهُ مِنَ النَّارِ. وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِرَاجُ الدِّينِ أَبُو الْقَاسِمِ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الشَّاطِبِيِّ (ت: ٧٩٠ هـ) (١٠٦) قَوْلُ صَاحِبِهِ الْعَقْلِ وَالْمَنْطِقِ السَّلِيمِ (١٠٧) وَيَخْلُطُ الدُّكْتُورُ الْقُطْبُ مُحَمَّدٌ طَبْلِيَّةٌ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْحُرِّيَّةِ حَيْثُ يَقُولُ: "وَكُلُّ هَذَا يُؤَيِّدُ أَنَّ الْحُقُوقَ الْعَامَّةَ أَوْ الْحُرِّيَّاتِ الْعَامَّةَ أَوْ الرُّخْصَ الْعَامَّةَ وَالْإِبَاحَاتِ حُقُوقٌ طَبِيعِيَّةٌ أَصْلِيَّةٌ، وَكُلُّ مَا كَانَ طَبِيعِيًّا أَصْلِيًّا فَإِنَّ السُّلْطَةَ أَوِ الدَّوْلَةَ مَا وَجَدَتْ إِلَّا لِكَيْ تَصُونَهُ وَتَحَافِظَ عَلَيْهِ" ثُمَّ يَضِيفُ: "أَنَّ هَذَا يَعْنِي أَنَّ الْحُقُوقَ الْعَامَّةَ تَنْزِلُ الْمَنْزِلَةُ الْأَسْفَى وَالْأَعْلَى بِالْقِيَاسِ إِلَى غَيْرِهَا مِنْ أَنْوَاعِ الْحُقُوقِ". (١٠٨) فَقَدْ سَبَقَ أَنَّ أَوْضَحْنَا أَنَّ الْحَقَّ مَنْفَعَةٌ أَوْ مُيزَةٌ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍّ عَلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍّ، أَمَّا الْحُرِّيَّةُ فَهِيَ رُخْصَةٌ أَوْ إِبَاحَةٌ مُتَاحَةٌ لِلنَّاسِ جَمِيعًا، لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ

للحق. (١٠٩)

وقد حدّد بعض فقهاء الشريعة الاسلامية الحقّ بمعناه العامّ و أرادوا به الملّك بأنواعه. (١١٠) وقد يريدون به معنّى خاصاً، وهو ما يطلق عليه بالحقوق المطلقة كحقّ المرأة في حبس نفسها عن زوجها حتى تستوفي مُعجّل صدّقها. وأشار القرآن الكريم الى الحقّ بهذا المعنى في قوله تعالى: أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ (١١١) وقوله تعالى: (وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ) (١١٢) وتكليف الحقوق باعتبارها منحة إلهية يكسبها صبغة دينية ويجعل الالتزام بها واحترامها اختيارياً ينبعث من صميم النفس يقوم على الإيمان بالله الذي شرع هذه الحقوق، وهو ضمان لحسن الالتزام بها وعدم الخروج عليها مع القدرة على ذلك. (١١٣)

يذهب الدكتور القطب محمد طلبة الى تعريف الحقّ بأنّه "مصلحة لا يمنعها الشرع" (١١٤) وهذا التعريف مُنتقَد ويوجّه اليه النقد الذي وجّه الى المذهب الموضوعي وهو تعريف الحقّ بالغاية منه. وذَهَب الأستاذ غلام محمد نيازي الى تعريف الحقّ ويقول "أما الحقّ بعموميته فهو ميزّة يقرّرها الإسلام لشخص مُعَيّن". (١١٥) ثمّ يضيف: "أنّه لا يوجد حقّ في الشريعة إلا ويُقابله واجب. فحقّ الملكية لشخص من الأشخاص يُقابله واجب على سائر الناس يقضي بأن يحترموا هذا الحقّ وعدم الاعتداء على تلك الملكية". وبهذا التعريف والتوضيح فإنّ الأستاذ غلام محمد كان موفقاً الى حدّ ما في ذلك.

وكان من الأفضل أن يكون التعريف على النحو الآتي: "فالحقّ ميزّة يقرّها الشرع الإسلامي لشخص مُعَيّن". فاستعمال كلمة "يقرّها" أفضل من استعمال كلمة "تقرّرها". فبعض الحقوق تنشأ مع نشوء الإنسان، وهي من الحقوق الطبيعية، بحسب طبيعة الأشياء مثل حقّ الحياة، فإنّ استعمال كلمة "تقرّها" تشمل الحقوق التي تقرّها الشريعة الاسلامية والحقوق الأخرى السابقة عليها. (١١٦)

### هوامش البحث

- (١) سورة بنى اسرائيل، الآية: ٧٠.
- (٢) كتاب العين (حَقَّقَ) ٧، ٦/٣.
- (٣) جمهرة اللغة (حَقَّ) ٦٣، ٦٢/١.
- (٤) تاج اللغة وصحاح العربية (حَقَّقَ) ١٤٦٠/٤، ١٤٦١.
- (٥) سورة الاعراف، الآية: ١٠٥.
- (٦) معجم مقاييس اللغة (حَقَّ) ١٩، ١٨، ١٥/٢.
- (٧) "المخصَّص" (حَقَّ) ٢١٧/٣.
- (٨) "معجم مفردات ألفاظ القرآن" (حَقَّ) ص: ١٢٤.
- (٩) "أساس البلاغة" (حَقَّقَ) ص: ٩٠.
- (١٠) سورة البقرة، الآية: ٤٢.
- (١١) "سنن ابن ماجة": ٩٠٥/٢ كتاب الوصايا، باب لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ، نيل الأوطار: ٤٣/٦، كتاب الوصايا، باب لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ.
- (١٢) "الموطأ": ٣٩/١، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ الْعَمَلِ فِيْمَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ الدَّمُ مِنْ جُرْحٍ أَوْ رُعَافٍ.
- (١٣) "لسان العرب" (حَقَّقَ) ٤٩/١٠، ٥١، أَقْرَبُ الْمَوَارِدِ: ٢١٤/١، ٢١٥.
- (١٤) سورة لقمن، الآية: ٣٠.
- (١٥) "تفسير البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢٣١/٢.
- (١٦) "كِتَابُ الْأَمْثَالِ": ص: ٨٢.
- (١٧) تاج العروس من جواهر القاموس حقق ٨٠/١٣، ٨١، أُرْدُو دَائِرَةُ مَعَارِفِ إِسْلَامِيَّة: ٤٣٨/٨، تفسير كبير: ٣٥/١، الفقه الاسلامى وأدلته: ٨/٤، كتاب التعريفات: ص ٨٩.
- (١٨) المعجم الوسيط حق ١٨٧/١، ١٨٨، دَائِرَةُ الْمَعَارِفِ: ٤٦٥/٣.
- (١٩) معجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: ص ٢١٠-٢١٢.

- (٢٠) كتاب دائرة المعارف: ١٢٠/٧، كتاب التعريفات: ص ٨٩، كشف اصطلاحات الفنون: ٣٢٩/١.
- (٢١) التفتازاني: هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين. نسبته الى "تفتازان" من بلاد خراسان. فقيه وأصولي. كان أيضاً مفسراً ومتكلماً ومحدثاً وأديباً. من تصانيفه: "التلويح في كشف حقائق التنقيح" و"حاشية على شرح العضد على مختصر ابن حاجب" وكلاهما في الأصول: الأعلام ١١٣/٨، معجم المؤلفين ٢٢٨/١٢.
- (٢٢) الموسوعة الفقهية: ٧/١٨-٨.
- (٢٣) ابن قيم: هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي من أحد كبار الفقهاء. من تصانيفه: "الطرق الحكمية" و"مفتاح دار السعادة" و"الفروسية" و"مدارج السالكين"، الأعلام: ٢٨١/٦.
- (٢٤) الموسوعة الفقهية: ٨/١٨.
- (٢٥) انظر هامش ٢٣.
- (٢٦) أعلام الموقعين: ١٠٨/١، شرح المنار و حواشيه: ٨٨٦، تيسير التحرير: ١٧٤/٢-١٨١ نقلاً عن الموسوعة الفقهية: ٨/١٨.
- (٢٧) سورة الذاريات، الآية: ١٩.
- (٢٨) أحكام القرآن للجصاص: ٢٩٤/٥.
- (٢٩) التبيان في تفسير القرآن: المجلد التاسع، الجزء ٣٨٤/٢٦.
- (٣٠) مجمع البيان في تفسير القرآن: ١٥٥/٥.
- (٣١) التفسير الكبير: الجزء ٢٠٥/٢٤.
- (٣٢) الجامع لأحكام القرآن: المجلد ٩، الجزء ٣٨/١٧.
- (٣٣) تفسير الخازن: ١٨٢/٤.
- (٣٤) تفسير ابن كثير: المجلد: ٤، الجزء ٢٣٥/٢٦.
- (٣٥) الدر المنثور في التفسير المأثور: المجلد: ٧، الجزء ٦١٧/٢٦.

- (٣٦) رُوح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: المجلد: ١٤، الجزء ٩/٢٨.
- (٣٧) تفسير المراغي: المجلد: ٩، الجزء ١٧٩/٢٦.
- (٣٨) تفسير الكاشف: المجلد: ٧، الجزء ١٤٥/٢٦.
- (٣٩) سورة الأنعام، الآية: ٦٢.
- (٤٠) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل: ٣٢/٢.
- (٤١) رُوح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الجزء ١٧٧/٧.
- (٤٢) تفسير المراغي: المجلد ٣، الجزء ١٤٩/٧.
- (٤٣) سورة يونس، الآية: ١٠٣.
- (٤٤) التبيان في تفسير القرآن: المجلد: ٥، الجزء ٤٣٩/١١.
- (٤٥) مجمع البيان في تفسير القرآن: ١٣٨/٣.
- (٤٦) الجامع لأحكام القرآن: المجلد: ٤، الجزء ٣٨٧/٨.
- (٤٧) رُوح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الجزء ١٩٦/١١.
- (٤٨) فخر الاسلام البزدوي: هو علي بن محمد بن الحسين، أصولي، محدث، مفسر. من تصانيفه: "المبسوط" و"شرح الجامع الكبير" وغير ذلك: معجم المؤلفين ١٩٢/٧.
- (٤٩) كشف الأسرار: ١٣٤/٤، ١٣٥ نقلًا عن الموسوعة الفقهية: ٨/١٨.
- (٥٠) علاء الدين البخاري: هو عبدالعزيز بن أحمد بن محمد. فقيه أصولي. من تصانيفه: "شرح الهداية" و"غاية التحقيق" وغير ذلك: معجم المؤلفين ٢٤٢/٥.
- (٥١) الموسوعة الفقهية: ٩/١٨.
- (٥٢) الموسوعة الفقهية: ٩/ ١٨، مؤلف هذا الكتاب هو محمد أمين المعروف بأمير بادشاه البخاري (ت: ٩٧٢ هـ) كما جاء في كشف الظنون ١ / ٣٥٨، الأعلام ٤١/ ٦، معجم المؤلفين ٨٠/٩.
- (٥٣) تيسير التحرير: ١٧٤/٢ نقلًا عن الموسوعة الفقهية: ٩/١٨.
- (٥٤) الكندي: هو شريح ابن الحارث بن قيس بن الجهم، أبو أمية من أشهر القضاة في صدر

الاسلام. كان ثقةً في الحديث. مأموناً في القضاء: وفيات الأعيان ٢/ ٤٦٠. الأعلام ٢٣٦/٣.

(٥٥) حاشية قمر الأقيمار على كتاب نور الأنوار، شرح المنار: ٢/ ٢١٦ نقلاً عن الموسوعة الفقهية: ٩/ ١٨.

(٥٦) القرافي: هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس، شهاب الدين القرافي، فقيه مالكي. من تصانيفه: "الفروق" و "الذخيرة" و "شرح تنقيح الفصول في الأصول" و "الأحكام في تمييز الفتاوى من الأحكام": الأعلام ١/ ٩٥، معجم المطبوعات العربية والمعرّبة ١٥٠٢/٢.

(٥٧) الفروق ١/ ١٤٠-١٤٢.

(٥٨) انظر هامش ٢١.

(٥٩) الموسوعة الفقهية: ٩/ ١٨-١٠.

(٦٠) سورة الذاريات، الآية: ٥٦.

(٦١) صحيح البخاري: المجلد، ٢، الجزء ٤/ ٤٢٨، كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، بَابُ اسْمِ الْفَرَسِ وَالْحِمَارِ. صحيح مسلم بشرح النووي: المجلد: ١، الجزء ١/ ٣٣٢، كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ حَقِّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ وَحَقِّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ.

(٦٢) تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية: ١/ ١٥٧ نقلاً عن الموسوعة الفقهية: ١٠/ ١٨، سيرة النبي ﷺ: ٦/ ١٠٧.

(٦٣) ابن الشاط: هو قاسم بن عبد الله بن محمد بن الشاط الأنصاري الأشبيلي (أبو محمد، أبو القاسم) فرضي، فقيه، مالكي، من الكتاب. من كتبه: "أنوار البروق في تعقب مسائل القواعد والفروق" و "غنية الرائض في علم الفرائض" و "فهرسة": الأعلام ٥/ ١٧٧، معجم المؤلفين ٨/ ١٠٥، هدية العارفين ١/ ١٠.

(٦٤) الموسوعة الفقهية: ١٠/ ١٨.

(٦٥) ابن رجب: هو عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، أبو الفرج، زين الدين وجمال الدين أيضاً. كان محدثاً فقيهاً أصولياً ومؤرخاً. من تصانيفه: "تقرير القواعد وتحرير الفوائد" المشهور بقواعد ابن رجب في الفقه، و"جامع العلوم والحكم"، "شرح سنن الترمذي": الأعلام ٢٩٥/٣، معجم المؤلفين ١١٨/٥.

(٦٦) نيل الأوطار: ٢٧٤/٥.

(٦٧) قيود الملكية الخاصة: ص: ١٥٤.

(٦٨) قواعد ابن رجب: ص: ١٨٨-١٩٥، الدرر شرح الغرر لملاّخسرو: ١٤٤/٢ نقلاً عن الموسوعة الفقهية: ١٠/١٨.

(٦٩) البحر الرائق ١٤٨/٦ نقلاً عن الموسوعة الفقهية: ١٠/١٨.

(٧٠) لسان العرب (حقوق) ٤٩/١٠.

(٧١) سورة المائدة، الآية: ١٠٧.

(٧٢) ابن عابدين: محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز عابدين الدمشقي. فقيه الديار الشامية وامام الحنفية في عصره، مولده ووفاته في دمشق، وله الكتاب المشهور "رَدُّ الْمُحْتَارِ عَلَى الدَّرِّ الْمُحْتَارِ" خمسة مجلدات في الفقه يُعرف بحاشية ابن عابدين وغير ذلك: الأعلام ٤٢/٦، معجم المؤلفين ٧٧/٩.

(٧٣) انظر هامش (٧٢).

(٧٤) حاشية ابن عابدين: ٤٤٢/٤، ٤٤٣، الفقه الاسلامي وأدلته: ٣٤٨/٥.

(٧٥) الاختيار لتعليل المختار لابن مودود الموصلي الحنفي: ١٢/٢، ١٤ تحقيق وتعليق الدكتور محمد طوموم نقلاً عن الموسوعة الفقهية: ١١/١٨، مجموعة رسائل ابن نجيم ص: ١٤٠، ١٤١.

(٧٦) ابن نجيم: هو زين الدين بن ابراهيم بن محمد. فقيه، حنفي، مصري. له تصانيف منها: "الأشباه والنظائر" في أصول الفقه و"البحر الرائق في شرح كنز الدقائق" وغيرها: الأعلام ٦٤/٣، معجم المؤلفين ١٩٣/٤.

- (٧٧) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص: ١٢١، حاشية ابن عابدين: ٤٣/٤ .
- (٧٨) الفقه الاسلامي وأدلته: ٨/٤، "الملكية" ونظرية العقد في الشريعة الاسلامية: ص ٧٨ وما بعدها.
- (٧٩) الموسوعة الفقهية: ١١/١٨، موسوعة جمال عبد الناصر في الفقه الاسلامي: ٣٣٤/٧ .
- (٨٠) سورة الأنعام، الآية: ٥٧ .
- (٨١) الشاطبي: هو ابراهيم بن موسى بن محمد، أبو اسحاق، اللخمي الغرناطي، الشهير بالشاطبي، من علماء المالكية. كان اماماً مُحققاً أصولياً فقيهاً مُحدثاً. من تصانيفه: "الموافقات في أصول الفقه" و"الاعتصام" و"المجالس": الأعلام ٧٥/١، معجم المؤلفين ١١٨/١، معجم المطبوعات العربية والمعرّبة ١٠٩٠/١ .
- (٨٢) الموافقات في أصول الأحكام: المجلد ١، الجزء ٢٢١/٢ وما بعدها .
- (٨٣) معاذٌ: هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الرحمن، صحابي جليل امام الفقهاء: الأعلام ١٦٦/٨ .
- (٨٤) انظر هامش ٦١ .
- (٨٥) انظر هامش ٨١ .
- (٨٦) الموافقات في أصول الأحكام: المجلد ١، الجزء ٢١٩/٢، الموسوعة الفقهية: ١٢/١٨ .
- (٨٧) الموسوعة الفقهية: ٩/١٨، الاسلام وحقوق الانسان ص: ٨ .
- (٨٩) الفقه الاسلامي في ثوبه الجديد: ١٥/٢-١٦ .
- (٩٠) الحق والذمة للشيخ على الخفيف نقلاً عن الاسلام وحقوق الانسان ص: ٨٨، المدخل الى نظرية الالتزام في الفقه: ص ١٠ وما بعدها نقلاً عن الفقه الاسلامي وأدلته: ٩/٤ .
- (٩١) الوسيط في شرح القانون المدني حق الملكية مع شرح مفصل للأشياء والأموال: ٢٠٩/٨ .
- (٩٢) الملكية في الشريعة الاسلامية مع مقارنتها بالقوانين العربية للشيخ على الخفيف، الجزء الأول، القاهرة ١٩٦٩ م.

- (٩٣) حماية حق الحياة في الشريعة الاسلامية للدكتور جابر ابراهيم الراوي مقال نشر في مجلة "الاسلام اليوم" ص: ٢١، العدد ٣، ابريل ١٩٨٥م ايسيسكو الرباط، المغرب.
- (٩٤) مَصَادِرُ الْحَقِّ فِي فِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ للدكتور عبدالرزاق السنهوري ص: ٤١ نقلاً من حماية حقّ الحياة في الشريعة الاسلامية، مجلة "الاسلام اليوم" ص: ٢١، الوسيط في شرح القانون المدني: ٤٩٢/٨.
- (٩٥) الملكية في الشريعة الاسلامية مع مقارنتها بالقوانين العربية: ١/١.
- (٩٦) نيل الأوطار: ٣٤١/٥، الوسيط في شرح القانون المدني: ٤٩٣/٨.
- (٩٧) انظر هامش ٥٦.
- (٩٨) انظر هامش ٥٦.
- (٩٩) حماية حق الحياة في الشريعة الاسلامية مجلة الاسلام اليوم" ص: ٢١.
- (١٠٠) انظر هامش ٨١.
- (١٠١) الفروق: ١٤١-١٤١-١٥٧، مصادِرُ الْحَقِّ فِي فِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ ص: ١٠-١٣.
- (١٠٢) سُورَةُ الذَّارِيَّاتِ، الآية: ٥٦.
- (١٠٣) صحيح مسلم بشرح النووي: المجلد ١، الجزء ١/٢٣٢، كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ حَقِّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ.
- (١٠٤) انظر هامش (٥٦).
- (١٠٥) انظر هامش (٥٦).
- (١٠٦) انظر هامش (٨١).
- (١٠٧) الفروق: ١٥٧/١.
- (١٠٨) الاسلام حقوق الانسان ص: ٨٨ وما بعدها، الحقوق الدستورية للأستاذ عبد الحميد الرفاعي، مجلة "الدراسات الاسلامية" ص: ٩٢.
- (١٠٩) حماية حق الحياة في الشريعة الاسلامية، مجلة "الاسلام اليوم" ص: ٢٢.
- (١١٠) نيل الأوطار: ٣٤١/٥-٣٤٤.

- (١١١) سورة يس، الآية: ٧١.
- (١١٢) سورة النور، الآية: ٣٣.
- (١١٣) الدولة القانونية والنظام الاسلامي ص: ١٥٩.
- (١١٤) الاسلام وحقوق الانسان ص: ٣٢.
- (١١٥) حقوق الانسان في الاسلام ص: ١٢٥.
- (١١٦) ويذهب الأستاذ غلام الى "أن الاسلام يُقَرِّرُ في النصوص العامة للدين حقوق الانسان الطبيعية تقريراً لاشك فيه" وأن هذه الحقوق يجب على الجميع احترامها: حقوق الانسان في الاسلام ص: ١٢٧.

## (أ) فهرس المصادر والمراجع العربية:

- ١- (المطبوعة):
- ١- القرآن الكريم.
- ٢- إبراهيم أنيس و لجنة من الأساتذة: ابراهيم مصطفى، أحمد حسن زيات، حامد عبد القادر محمد علي النجار: "المعجم الوسيط" الطبعة الثانية، القاهرة ١٤١٠/٥١٩٩٠ م
- ٣- الألوسي، شهاب الدين البغدادي (ت: ١٢٧٠ هـ / ١٨٥٤ م): "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني" دار احياء التراث العربي، بيروت، (بلا تأريخ)
- ٤- البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل (ت: ٢٥٦ هـ / ٨٧٠ م): "صحيح البخاري" الطبعة الأولى، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ١٣٥١ هـ.
- ٥- ابن البساک، أبو الوفاء محمد بن أحمد (ت: ٥٧٤ هـ): "كتاب الأمثال" الطبعة الأولى، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ١٣٥١ هـ.
- ٦- البستاني، بطرس بن بولس بن عبد الله (ت: ١٣٠٠ هـ / ١٨٨٣ م): "كتاب دائرة المعارف" دار المعرفة، بيروت - لبنان (بلا تأريخ).

- ٧- البغدادي اسماعيل باشا(ت: ١٣٣٩هـ/ ١٩٢٠م): ”هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين“ منشورات مكتبة المثنى، اعادت طبعه بالاولفست، بغداد ١٩٥١م.
- ٨- البباني، الدكتور منير حميد: ”الدولة القانونية والنظام الاسلامي“ بغداد ١٩٧٧-١٩٧٨م.
- ٩- البيضاوي، ”أنوار التنزيل وأسرار التأويل“ الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.
- ١٠- التهانوي، العلامة محمد أعلى بن على الفاروقي(ت: ١١٩١هـ/ ١٧٧٧م) ”كشف اصطلاحات الفنون“ الطبعة الأولى، سهيل اكيڤمي اردو بازار لاهور، باكستان ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- ١١- الجرجاني، الشريف على بن محمد (ت: ٨١٦هـ/ ١٤١٣م) ”كتاب التعريفات“ الطبعة الأولى، دارالكتب العلمية، بيروت لبنان ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- ١٢- الحصصا، أبوبكر أحمد بن على الرازي(ت: ٣٧٠هـ/ ٩٨١م) ”أحكام القرآن“ تحقيق محمد الصادق قمحاوي، الطبعة الأولى داراحياء التراث العربي، بيروت ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- ١٣- الجوهري، اسماعيل بن حماد (ت: ٣٩٣هـ/ ١٠٠٣م): ”الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية“ بتحقيق أحمد عبدالغفور العطار، دارالعلم للملايين، الطبعة الثانية، بيروت ١٣٩٩هـ.
- ١٤- حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني (ت: ١٠٦٧هـ/ ١٦٥٧م): ”كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون“ دارالفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت- لبنان ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- ١٥- الحخيف، الشيخ علي: ”الملكية في الشريعة الاسلامية مع مقارنتها بالقوانين العربية“ القاهرة ١٩٦٩م.
- ١٦- ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر(ت: ٦٨١هـ/ ١٢٨٢م): ”وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان“ تحقيق الدكتور احسان عباس، دارصادر، بيروت ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

- ١٧- **الخوري**، سعيد بن عبدالله الشرتوني اللبناني (ت: ١٣٣٠هـ/١٩١٢م): "أقرب الموارد في فصيح العربية والشوارد" منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم- إيران ٥١٤٠٣.
- ١٨- **ابن دريد**، الأزدي البصري أبو بكر محمد بن الحسين (ت: ٣٢١هـ/٧٨٦م): "جمهرة اللغة" الطبعة الأولى، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن ١٣٤٤-١٣٥١هـ/١٩٢٥-١٩٣٣م.
- ١٩- **الرازي**، الامام فخر الدين (ت: ٦٠٦هـ/١٢١٠م): "التفسير الكبير" الطبعة الثالثة، باهتمام محمد عبدالرحمن مصطفى مدير مكتبة عبدالرحمن محمد لنشر القرآن الكريم بميدان الجامع الأزهر، القاهرة، المكتبة البهية المصرية (بلا تأريخ).
- ٢٠- **الراغب**، الأصفهانى أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل (ت: ٥٠٢هـ/١١٠٨م): "معجم مفردات ألفاظ القرآن" تحقيق نديم مرعشيلي، المكتبة المرتضوية لآحياء الآثار الجعفرية، طبع إيران ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- ٢١- **الزبيدي**، الحسيني محب الدين أبو الفيض محمد مرتضى (ت: ١٢٠٥هـ/١٧٩١م): "تاج العروس من جواهر القاموس" الطبعة الأولى، المطبعة الخيرية القاهرة ١٣٠٦-١٣٠٧هـ/١٨٨٧-١٨٨٩م.
- ٢٢- **الزرقاء**، الدكتور مصطفى: "الفقه الاسلامي في ثوبه الجديد" دمشق ١٩٦٠م.
- ٢٣- **الزركلي**، خير الدين (ت: ١٩٧٢م): "الأعلام: قاموس تراجم الأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين" الطبعة الخامسة، دار العلم للملايين بيروت - لبنان ١٩٨٠م.
- ٢٤- **الزمخشري**، أبو القاسم محمود بن عمر (ت: ٥٣٨هـ/١١٤٤م): "أساس البلاغة" بتحقيق الأستاذ عبدالرحيم محمود عرف به الأستاذ أمين الخوي، طبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٢م.
- ٢٥- "الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل" دار الفكر بيروت، طبع أول

١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

٢٦- زيدان، الدكتور عبد الكريم: "أحكام الزميين والمستامين في دار الاسلام" رسالة للدكتوراة قدمت الى كلية الحقوق، القاهرة ١٩٦٢م.

٢٧- سر كيس، يوسف اليان (ت: ١٣٥١هـ/١٩٣٢م): "معجم المطبوعات العربية والمعرية"

منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، مطبعة بهمن- قم ١٤١٠هـ.

٢٨- السهوري، عبد الرزاق أحمد: "الوسيط؛ في شرح القانون المدني؛ حق الملكية مع شرح

مفصل للأشياء والأموال" مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، دار احياء التراث العربي،

بيروت، لبنان ١٩٦٧م.

٢٩- ابن سيده، أبو الحسن علي بن اسماعيل الأندلسي (ت: ٤٥٨هـ/١٠٦٦م): "المختص"

طبع المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت (بلا تأريخ).

٣٠- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (ت: ٩١١هـ/١٥٠٥م): "الدر المنثور في تفسير المأثور"

طبع أول، دار الفكر بيروت ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٣١- الشاطبي، أبو اسحاق ابراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي (ت: ٧٩٠هـ/١٣٨٨م):

"الموافقات في أصول الأحكام" دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٣٤١هـ.

٣٢- شبلي، العلامة شبلي نعماني (ت: ١٣٣٠هـ/١٩١٤م)، العلامة سيد سلمان ندوي (ت:

١٣٦٤هـ/١٩٥٣م) "سيرة النبي" طبع جهارم، الفيصل ناشران وتاجران كتب غزني

سثريث أردو بازار لاهور، باكستان ١٩٩١م.

٣٣- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت: ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م): "نيل الأوطار شرح منتقى

الأخبار صلى الله عليه وآله وسلم" ناشر أنصار السنة المحمدية، الكليار رود، رستم بارك،

نوان كوت، لاهور باكستان (بلا تأريخ).

٣٤- الطباطبائي، سيد محمد حسين: "الميزان في تفسير القرآن" الطبعة الثانية، ناشر دار الكتب

الاسلامية تهران ١٣٩٤هـ و ناشر مؤسسة مطبوعاتي اسماعيليان ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

٣٥- الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن (ت: ٥٤٨هـ/١١٥٣م): "مجمع البيان في تفسير

القرآن“ تحقيق وتدوين: السيد هاشم رسولي والسيد فضل الله يزدي طباطبائي الطبعة الثانية،

دارالمعرفة بيروت ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٣٦- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت: ٣١٠هـ/٩٢٣م): “جامع البيان عن تأويل آي القرآن” دارالفكر بيروت ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٣٧- طلبة، الدكتور القطب محمد: “الاسلام وحقوق الانسان” دارالفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٦م.

٣٨- الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠هـ/١٠٦٧م) “البيان في تفسير القرآن” تحقيق وتدوين: أحمد حبيب قيصر عاملي، طبع أول، داراحياء التراث العربي، مكتب الاعلام الاسلامي ايران ١٤٠٩هـ.

٣٩- ابن عابدين، محمد أمين (ت: ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م): “حاشية ردالمحتار على الدر المختار” ايچ - ايم سعيد كمپني، ادب منزل باكستان جو ك كراتشي باكستان ١٤٠٦هـ.

٤٠- عبد الباقي، محمد فواد (ت: ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م): “المعجم الفهرس لألفاظ القرآن الكريم” دستري بيوثر دوست ايسوسي ايتس بيلشرز- بك سيلرز، الكرم ماركيث اردو بازار لاهور، باكستان ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م.

٤١- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ/١٠٠٤م): “معجم مقاييس اللغة” تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتب الاعلام الاسلامي طهران ١٤٠٤هـ.

٤٢- الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد (ت: ١٧٠هـ أو ١٧٥هـ/٧٨٦م): “كتاب العين” تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، الدكتور ابراهيم السامراي، الطبعة الأولى من منشورات دارالهجرة ايران- قم ١٤٠٥هـ.

٤٣- القرافي، أحمد بن ادريس بن عبدالرحمن (ت: ٦٨٤هـ/١٢٨٥م): “الفروق” الطبعة الأولى، طبع مطبعة داراحياء الكتب العربية مكة المكرمة ١٣٤٤هـ.

٤٤- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت: ٦٧١هـ/١٢٧٣م): “الجامع لأحكام

القرآن“ تحقيق وتدوين: مصطفى السقا، الطبعة الأولى دار الفكر بيروت ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٤٥ - القزويني، أبو عبد الله محمد بن يزيد (ت: ٢٧٣ هـ أو ٢٧٥ هـ/٨٨٧م): “سنن ابن ماجة”

تحقيق محمد فواد عبد الباقي، دار احياء التراث العربي بيروت ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٤٦ - القشيري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم (ت: ٣٦١ هـ/٨٧٥م): “صحيح مسلم

بشرح النووي” الطبعة الثالثة، دار احياء التراث العربي بيروت ١٣٤٩ هـ.

٤٧ - ابن قيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت: ٧٥١ هـ/١٣٥٠م): “أعلام الموقعين” طبعة بيروت

١٩٧٣م.

٤٨ - ابن كثير، أبو الفداء حافظ ابن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤ هـ/١٣٧٣م): “تفسير القرآن العظيم”

تصحيح: حسين بن ابراهيم زهران، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة (بلا تاريخ).

٤٩ - كحالة، عمر رضا: “معجم المؤلفين: تراجم مصنفى الكتب العربية” دار احياء التراث العربي،

بيروت ١٩٥٧م.

٥٠ - مالك بن أنس (ت: ١٧٩ هـ/٧٩٥م): “الموطأ” تحقيق محمد فواد عبد الباقي، دار احياء

التراث العربي، بيروت ١٩٥١م.

٥١ - محمد أبوزهرة: “الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية” دار الفكر العربي، مصر

١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

٥٢ - محمد جواد مغنیه: “التفسير الكاشف” الطبعة الثالثة، دار العلم للملايين بيروت ١٩٨١م.

٥٣ - المراغي، أحمد مصطفى (ت: ١٣٧١ هـ/١٩٥٢م) الطبعة الثالثة، القاهرة ١٣٩٤ هـ/١٩٧٤م.

٥٤ - المصلح، الدكتور عبد الله بن عبد العزيز: “قيود الملكية الخاصة” الطبعة الأولى، مؤسسة

الرسالة، بيروت ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨م.

٥٥ - ابن منظور، الأفريقي، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت: ٧١١ هـ/١٣١١م)

“لسان العرب” نشر أدب الحوزة، قم - ايران ١٤٠٥ هـ/١٣٦٣ ق

- ٥٦- **”موسوعة الفقه الاسلامي المعروفة بموسوعة جمال عبدالناصر الفقهية“**: يصدرها المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ٥٧- **”الموسوعة الفقهية“** اصدار وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية الكويت، الطبعة الثانية الكويت ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.
- ٥٨- **ابن نجيم**، زين الدين بن ابراهيم بن محمد (ت: ٩٧٠ هـ/١٥٦٣م): **”الأشباه والنظائر“** تحقيق وتعليق عبدالعزيز محمد الوكيل، طبعة الحلبي بالقاهرة ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م.
- ”مجموعة رسائل ابن نجيم“** الطبعة الأولى، المكتبة الأشرفية، جامعته أشرفية فيروز بور رود، لاهور باكستان ١١٠٣هـ.
- ٥٩- **نيازي**، الأستاذ غلام محمد: **”حقوق الانسان في الاسلام“** المؤتمر السادس لمجمع البحوث الاسلامية في الأزهر ١٩٧١م.
- ٦٠- **وجدى**، محمد فريد (ت: ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م): **”دائرة معارف القرن العشرين“** دار الفكر بيروت (بلا تاريخ).
- ٦١- الدكتور وهبة الزحيلي: **”الفقه الاسلامي وأدلته“** الطبعة الثالثة، دار الفكر، دمشق ١٩٨٥م.
- ٢- (المجلات):**
- ١- **الراوي**، الدكتور جابر ابراهيم: **”حماية حق الحياة في الشريعة الاسلامية“** مقال له نشر في مجلة ”الاسلام اليوم“ العدد ٣، ايسيسكو الرباط، المغرب، ابريل ١٩٨٥م.
- ٢- **الرفاعي**، الأستاذ عبد الحميد: **الحقوق الدستورية** مقال له نشر في مجلة ”الدراسات الاسلامية“ العدد الثاني، معهد الأبحاث الاسلامية لال كرتى راولپنڊى، باكستان ربيع الثاني ١٣٨٧هـ/يونيو ١٩٦٧م.
- (ب) والأردية:**
- ١- **”اردو دائره معارف اسلامية“** زیر اهتمام دانش گاه پنجاب لاهور طبع اول، باكستان ١٤٠٠هـ/١٩٨٠ع.
- ٢- **شبيلى**، علامه شبلي نعماني (ت: ١٣٣٠هـ/١٩١٤ع)، علامه سيد سليمان ندوى (ت: ١٣٦٤هـ/١٩٥٣م) **”سيرة النبي ﷺ“** طبع چهارم، الفيصل، ناشران وتاجران كتب غزنى ستریت اردو بازار لاهور، باكستان ١٩٩١ع.